بمناسبة يوم الوثيقة العربية

كلمة

معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب

(الأحد ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤م)

كلمة

معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب

اسمحوا لي في البداية أن أنقلَ إليكم تحيّات معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب، الذي كان شديد الحرص على أنْ يُشاركَكم هذه المناسبةَ، لولا أنّ ظروفًا قاهرةً حالت دون ذلك، فكلّفَني بإلقاءِ كلمتِه.

هل نحن بحاجة إلى الاحتفاء بالوثيقة أصلًا حتى نُخصِّصَ لها يومًا سنويًّا؟ أليست الوثيقةُ جزءًا مِن التاريخ؟ فهل نظلُّ هكذا نضعُ أنفسَنا بإزاءِ الماضي، في الوقتِ الذي ينبغي أنْ نسعى نحو المستقبل؟

إنّنا في (المنظمة) نرى أنَّ قِسْمةَ الزمن إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ هي ـ على حدِّ التعبير القرآنيِّ ـ «قسمة ضيزى»، أي: إنّ فيها جورًا على الكائن الذي يسكن فينا أو نسكن فيه؛ فالماضي ـ بحسب المصطلح اللساني الحديث ـ هو البِنْية العميقة للمستقبل، والمستقبل هو ثمرة الماضي. أمَّا الحاضر فهو أسرعُ مِن أنْ نُمسكَ به لنفسّرَه أو نسائلَه.

إذا استقرَّ هذا الذي نقولُ فإنَّ الاحتفاء اليومَ يقول ـ أو ينبغي أن يقول ـ بأفصح عبارة: إنّنا مَا عُدنا بحاجةٍ إلى تأكيد أهمية الوثيقة، ومَا عُدنا بحاجةٍ إلى أنْ نُكرِّرَ ونُعيدَ مَا أصبح مسلَّمًا وبدهيًّا مِن أنّها أداة أساسية لتحصيل الحقوق عامة، وبخاصة التاريخية، في معارك الأرض والحق بل الوجود ذاته، وأنّها جزءٌ مهم مِن الذاكرة؛ ممّا يعني وثاقة صلتِها بالهويَّة والخصوصية والشهود الحضاري للأمم والشعوب والجماعات البشرية.

وعلى الرغم مِن ذلك فإنّنا نستذكر هذه المعاني جميعًا لأمرَيْنِ: أولهما يوم الوثيقة العربية بكل مَا تختزنه مِن حمولة مركّبة، إضافة إلى رمزيّتِها مِن جهةٍ. وثانيهما أنّ الفحوى أو الموضوع هو (فلسطين) مِن جهةٍ أخرى.

إنّ اليوم وموضوعه معًا ينقلاننا هذا العام نقلةً نوعيّةً، فبعد أن كان الموضوع العام الماضي «العالم العربي في الوثائق المصرية»، وهو موضوعٌ على أهميتِه يظلُّ قضيّة تاريخية تصل بنا الوثيقة إلى رصدِ حراكِها الهادئ داخلَ البيت العربي، أصبحنا اليوم في مواجهةِ قضيّةٍ عصريّةٍ (ساخنة) هي فلسطين، التاريخ بعدٌ مِن أبعادِها، وفيها الأنا والآخر، الآخر إسرائيل بكلِّ أفعالها وآثامها التاريخية والحاضرة. لقد اغتصب هذا الآخر «فلسطين» الأرض، وهجَّر أهل الأرضِ وشرَّدَهم في كُلِّ مكانٍ. هذا ما نعرفُه جميعًا، لكن ما لا يعرفه كثيرون أنّه في الوقت الذي اغتصبَ وهجَّر وشرَّد، كان يقوم بعملٍ آخر صدر فيه عن وعيٍ عميقٍ، وهو لا يقلُّ خطورةً لجهتَيْنِ: جهة أنَّه عملٌ مساند للاغتصاب والتهجير والتشريد، فهو مرتبطٌ بالحاضر والمستقبل، حاضر هذا العدوِّ ومستقبله، وجهة أنّه عملٌ يلتفت إلى الوراء يعتدي على التاريخ، فإمَّا أنْ يدمّرَه ويلغيه، وإمَّا أنْ يستولي عليه، فيحول بين أصحابه وبينه.

إنَّ هذا العملَ الآخر (المركَّب) موضوعه الوثائق، ومِمَّا يُؤسف له حقًّا أنَّ هذه اليقظة للوثائق مِن قِبَل الآخر المعتدي قابلتها غفلةٌ منّا نحن أصحابَ هذه الوثائق.

والأدلّةُ على هذا الذي نقولُ عديدةٌ، وهذه هي في نقاطٍ:

– أنشأت إسرائيل أرشيفَها الرسمي باسم «أرشيف دولة إسرائيل»، وجمعت فيه الوثائق التي استولت عليها مِن المؤسَّسات الفلسطينية.

وبالمناسبة فإنّ فلسطين تملك ثروة هائلة: مئات الآلاف مِن المجلدات والملفات مِن الوثائق بأنواعِها، ومنها دفاتر النفوس والطابو وسجلات المحاكم والحجج والمراسلات والمراسيم والقرارات، وهي ترجع إلى حقبٍ تاريخية مختلفة: الحكم العثماني، والاستعمار الألماني والإنجليزي، وترجع ـ أيضًا ـ إلى منظمات ومؤسسات ولجان وشخصيات فلسطينية.

– أنشأت إسرائيل ـ كذلك ـ الأرشيف الصهيوني المركزي، وفيه مجموعة كبيرة من الوثائق التي تعود إلى المنظمات والمؤسسات الصهيونية التي ترصد حراكها التاريخي والبحثي للاستيلاء على المدن والقرى الفلسطينية.

- استولت إسرائيل على مّا تبقّى مِن أرشيفات البلديات الفلسطينية بعد تدميرِها، كما استولت على أرشيف بلدية (حيفا)، وهو الأرشيف الوحيد الكامل الذي نجا مِن التدمير.

وفي ثنايا هذا النشاط الرسمي المحموم للتوثيق للفعل الإسرائيلي، والاستيلاء على الفعل الفلسطيني، اخترعَ المعتدي مصطلحًا جديدًا أسماه «الوثائق المتروكة»، وفي الاسم مفارقة لا تخفى؛ فالوثائق تُجمع لتُحفظ وتُصَنَّف، لا لِتُترك، حتى الترك هذا ما كانَ بمعناه القريب، أي: الإهمال العفوي، وإنما بمعنى الإبعاد والتغييب!! ما هي هذه الوثائق المتروكة المُغيّبة؟ إنّها الوثائق الفلسطينية الخاصة بأملاك اللاجئين الفلسطينيين من عامي ١٩١٤ و١٩٤٨ التي جرى اغتصابها وبيعها وتدميرها وإخفاؤها. هذه الوثائق اليوم جزء مِن أرشيف دولة إسرائيل!

إنّ إسرائيل في تعاملِها مع الوثائق لم تخرج عن طريقِتها في تعاملِها مع الإنسان: الإنسان تقتله (على الحقيقة)، أو تقتل وجودَه جزئيًّا بأنْ تُكرهَه على تركِ مكانِه فتغرّبه عن أهلِه وجيرتِه، أو كُلّيًّا بأن تنفيه بالمرة خارج وطنه كلِّه. وهكذا تصل إلى تشريدِه، وتفقده اسمَه وعنوانَه.

والوثيقةُ تُدمّرها أو تعدمها إتلافًا أو حرقًا، أو تنقلها مِن مكان إلى مكانٍ آخر، أو يُبعثر منها مَا كان ذا موضوعٍ واحدٍ حتى لا تلتئم منها حقيقة تاريخية، ولا يتركّب منها شاهدٌ توثيقيٌّ، أو تحجرُ عليها وتطمسُ عنوانَها، تاركةً إيَّاها في زوايا منسيّةٍ لا تصل إليها يد!

إنّ الوثيقةَ هاجسٌ مِن هواجس إسرائيل اليوم، على أعلى مستوى سياسي ورسمي ونخبوي وأكاديمي، في الوقت الذي ما زالَ النظرُ العربيُّ إليها دون المستوى، فهي مجرّد ورقة موروثة قد نسعى لحفظِها، لكنَّنا لم نصل بعد إلى مستوى الوعي بضرورةِ الإيمان بها سلاحًا يمكنُ استخدامُه في مواجهةِ جبروت الباغي وأسلحته وتقنياته، فمهما كان هذا الباغي فجًّا ووقحًا ومعربدًا، فإنّ الحقَّ إذا مَا كان أبلج (واضحًا) معضَّدًا بالتاريخِ الذي تمثِّلُه الوثيقة، فإنّه قادرٌ على أنْ يُحرجَه ويحدَّ مِن غلوائه، وربما يكسره.

إنَّ «المنظمة» واعيةٌ تمامًا بقيمة التاريخِ ومَا خلَّفَه لنا مِن تراثٍ، ولديها معهد المخطوطات العربية، ومقرُّه في القاهرة، ولديها ـ أيضًا ـ برنامج حماية التراث الذي يتبع إدارة الثقافة، وكلاهما يعملان في حقل التراث الواسع، الذي تُعَدُّ الوثيقة جزءًا منه.

أصحاب المعالي والسعادة،

أشكركم على حسن الاستماع، وآمل ألَّا أكونَ قد أطلتُ».